موجزٌ عن دراسة منظمة العمل الدولية

أثرُ نزاع عام 2014 في غزة على فقدان الناس لوظائفهم:

تقييم منظمة العمل الدولية للأضرار واستراتيجية تعافي

تشير التقديرات إلى أن إجمالي العمالة في غزة قبل بدء النزاع فيها صيف عام 2014 والعملية العسكرية الإسرائيلية التي رافقته بلغ 32.6 في المائة (27.8 في المائة للذكور و53.1 في المائة للإناث، أي ضعف معدل الذكور تقريباً). وتُجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدلات البطالة بهذا الشكل يعود أولاً إلى عقودٍ من الاحتلال وإغلاق الحدود، والتي تركت سكان غزة معزولين وفقراء وضعفاء. وكانت غزة تعاني أصلاً من أزمةٍ إنسانية وبيئية قبل أن يبدأ ذلك النزاع. وكان زهاء 67 في المائة من العمال يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور. ولما كان العمل بأجرٍ هو المصدر الرئيسي لدخل الغالبية العظمى من الأسر الغزاوية، فإن البيانات المذكورة أعلاه بخصوص الدخل تظهر ارتفاع مستويات الفقر وأعداد العمال الفقراء. وليس من المفاجئ اعتماد 80 في المائة من سكان غزة على المساعدات وافتقار 57 في المائة منهم للأمن الغذائي.

نزاع عام 2014

أُعلنت في قطاع غزة في 7 تموز/يوليو 2014 حالة طوارئ إنسانية عقب تصعيدٍ حاد في الأعمال العدوانية التي انطوت على قصفٍ إسرائيلي بري وبحري كثيف وإطلاق صواريخ فلسطينية. وتراجعت الأعمال العدوانية في أعقاب وقفٍ مفتوح لإطلاق النار دخل حيز التنفيذ في 26 آب/أغسطس. وقد قُتل جراء ذلك النزاع 2205 فلسطينيين، ومنهم ما لا يقل عن 1483 مدنياً، بما في ذلك ما لا يقل عن 521 طفلاً و283 امرأة. كما نزح أكثر من 500 ألف فلسطيني في ذروة النزاع، ولا زال الآلاف مشردين. وقُتل 71 إسرائيلياً، وهم 66 جندياً، ومنسقٌ أمني واحد، وأربعة مدنيين. كما قُتل مدنيٌ أجنبي في إسرائيل.

وكان حجم الدمار والخراب والتشريد خلال 50 يوماً من الصراع غير مسبوق في غزة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. وقد حدثت أزمةٌ إنسانية جراء تلك الأعمال العدوانية على خلفية ازدياد الضعف وعدم الاستقرار في غزة. ومنذ وقف تلك الأعمال، عملت المنظمات الإنسانية جاهدةً لتلبية احتياجات سكان قطاع غزة الذين يبلغ عددهم 1.8 مليون نسمة مع الدعوة إلى إجراء تغيرات تحولية، ومنها رفع إغلاق الحدود المفروض على القطاع منذ 8 سنوات تقريباً.

فإغلاق الحدود الإسرائيلي يقوض الظروف المعيشية للفلسطينيين، ويحد من فرص الحصول على سبل كسب العيش والخدمات والسكن، ويعطل الحياة الأسرية. ويتفاقم الوضع بسبب قيودٍ تفرضها مصر على طول حدودها مع غزة منذ عام 2007، حيث زادت تلك القيود عام 2013 عند معبر رفح الذي غدا نقطة العبور الرئيسية باتجاه القطاع نظراً للقيود المذكورة أعلاه.

معدل فقدان الوظائف

فاقمت العملية العسكرية الإسرائيلية التي جرت في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس 2014 الوضع الكارثي لسكان غزة. وقد أعد هذا التقرير الجديد لمنظمة العمل الدولية لقياس معدل فقدان الوظائف في القطاع الخاص جراء تلك العملية. ويُعرَّف معدل فقدان الوظائف بأنه عدد العمال الذين خسروا وظائفهم مؤقتاً بسبب دمار الأرض و/أو الهياكل و/أو المعدات الرأسمالية و/أو الأدوات التي يستخدمها الناس عادةً في عملهم اليومي. وبذلك، يكون معدل فقدان الوظائف في غزة هو البطالة الإضافية على البطالة الموجودة مسبقاً قبل العملية العسكرية في صيف 2014.

وقد تمت الاستعانة بالتقديرات الأولية للسلطة الفلسطينية عن الأضرار المادية التي لحقت بأماكن العمل والتي تشير إلى أن إجمالي معدل فقدان الوظائف الناجم عن الدمار المادي للأصول الإنتاجية بلغ زهاء 17200 وظيفة، أي قرابة 6.4 في المائة من جميع العمال ونحو 11.6 في المائة من قوة العمل في القطاعين الخاص وغير الحكومي في 2013. علاوةً على ذلك، يَفترض التقرير أن جميع موظفي القطاع العام تقريباً احتفظوا بوظائفهم أو على الأقل بحق المطالبة بتعويضٍ عن تلك الوظائف. وفقدان ذلك العدد الكبير من الوظائف (17200 وظيفة) يعني ارتفاعَ المعدل الإجمالي للبطالة الذي حُسب باستخدام بيانات قوة العمل لعام 2013، وهي أحدث البيانات الموثوقة عن البطالة في غزة، من 32.6 إلى 36.9 في المائة، ناهيك عن ارتفاع معدل البطالة في النصف الأول من عام 2014 قبل العملية العسكرية. وكانت الحكومة التي أطاحت بحكومة الإخوان المسلمين المنتخَبة في مصر في منتصف عام 2013 قد أغلقت شبكة الأنفاق التي تربط غزة بسيناء، ما رفع كثيراً من معدلات البطالة بدءاً من النصف الثاني من عام 2013 لتصل إلى 44.5 في المائة في الربع الثاني من عام 2014، قبيل النزاع، وتقترب من أعلى معدلٍ لها على الإطلاق.

تقييم الاحتياجات التفصيلي

يتضمن هذا التقرير مساهمة منظمة العمل الدولية في "تقييم الاحتياجات التفصيلي" الذي أُجري بناءً على طلبٍ قدمته السلطة الفلسطينية إلى جميع الشركاء (الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي) لدعم تخطيط عملية الانتعاش وتنسيق إعادة الإعمار مع وضع رؤيةٍ تنموية طويلة الأمد لغزة.

استراتيجيةٌ استشرافية

يقدِّم التقرير أيضاً استراتيجيةً استشرافية تنادي بضرورة إدراج قضية فرص العمل في جميع الجهود الأخرى المبذولة في سبيل تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار. وفي موازاة ذلك، ينبغي تنفيذ مشاريع تستهدف خلق فرص العمل. وتُحقق تلك الاستراتيجية التوازن بين الحاجة إلى مساعدةٍ إنسانية طارئة تشمل خلق فرص عملٍ تُحقق دخلاً فورياً، وبين احتياجات التنمية على المدى الطويل والمتعلقة بخلق فرص عملٍ لائقة ومستدامة والحفاظ على سبل كسب العيش. ويستند ذلك إلى أربعة مستوياتٍ مترابطة من التدخل تقوم على حلولٍ طارئة وفورية وعلى مشاريع متوسطة إلى طويلة الأمد:

1) **دعم خلق فرص العمل على المديين الآني والبعيد:** تلبية أولوية توفير الدخل على المدى القريب من خلال الأجور مع إعادة تأهيل الأصول الإنتاجية والبنى التحتية المتضررة أو المدمَّرة وإصلاحها وإعادة إعمارها.

2) **ضمان تعافي الشركات والعاملين لحسابهم الخاص:** وضع برامج تدعم الأجور كوسيلةٍ لدعم تكاليف أجور الموظفين مؤقتاً بما يسمح للشركات بالاحتفاظ بعمالها أو توظيف عمال جدد، مع تقديم منح صغيرة إلى العاملين لحسابهم الخاص بغية استعادة الأصول الإنتاجية المفقودة (كالأدواتً والمعدات).

3) **الاستثمار في المواهب:** تكثيف التدريب على المهارات عبر دوراتٍ سريعة وقصيرة في مجالاتٍ ذات طلب فوري على العمال كقطاع البناء وغيره من برامج الاستثمار العام الأخرى. كما يجب وضع باقةٍ شاملة، لاسيما للشباب، في جميع مستويات التعليم.

4) **إضفاء الطابع المؤسسي على تنسيق الاستخدام وآلية رصده:** تحقيق التماسك بإضفاء الطابع المؤسسي على آلية التنسيق بدعمٍ سياسي من أعلى المستويات من أجل اتخاذ القرارات بسرعة، وتعزيز الشراكات، وتقليل الازدواجية، وخلق أكبر عددٍ ممكن من فرص العمل. ومن المهام الخاصة الأخرى تحسين معلومات ودراسات سوق العمل وتنسيقها بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بغية الحصول على بياناتٍ وطنية منهجية، وتعزيز المقاربات المشتركة ومنها مبادئ العمل اللائق، وإيجاد أدواتٍ مشتركة للتقييم وتحليل الأثر بهدف رصد التقدم وتعديل المقاربات وفقاً لذلك.

معدل فقدان الوظائف حسب القطاع

الجدول 13: تقديرات معدل فقدان الوظائف في غزة جراء تدمير المنشآت الإنتاجية غير الحكومية في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس 2014

النشاط الاقتصادي	عدد العاملين 2013	عدد الوظائف المفقودة بسبب الدمار	عدد الوظائف المفقودة بسبب الأضرار	إجمالي الوظائف المفقودة
الزراعة	22413	5603	0	5603
الصناعات التحويلية	18224	1206	1407	2614
البناء	3796	228	0	228
التجارة والفنادق والمطاعم	55988	3076	3589	6665
النقل والتخزين	1411	85	0	85
المعلومات والاتصالات	1850	111	0	111
الخدمات (غير الحكومية)	44579	1896	0	1896
منها: التعليم (الأونروا والقطاع الخاص)	7953	0	0	0

منها: الصحة (الأونروا والقطاع الخاص)	5028	0	0	0
منها: خدمات أخرى	31598	1896	0	1896
الإجمالي	148261	12205	4996	17201

خسائر الناتج المحلي الإجمالي

تشير التقديرات إلى أن العامل في المنشآت غير الحكومية أنتج في المتوسط 9168 دولاراً من القيمة المضافة عام 2013، حيث تراوح هذا الرقم بين 5528 دولاراً في الخدمات الخاصة و 30628 دولاراً في قطاع البناء. وتَنتج عن ضرب العدد التقديري للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم بالقيمة المضافة لكل عامل الخسائرُ التقديرية في الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة) على أساس سنوي، حيث تبلغ هذه القيمة نحو 45.2 مليون دولار على مدار العام على فرض عدم عودة أيٍ من أولئك العمال إلى العمل. وهكذا، يبلغ متوسط خسائر الإنتاجية عن كل يوم عمل جراء فقدان الوظائف قرابة 146 ألف دولار في قطاع الزراعة ونحو 508700 دولار في جميع الشركات غير الحكومية.

الجدول 14: القيمة المضافة في الشركات غير الحكومية في غزة حسب النشاط الاقتصادي عام 2013 والخسائر السنوية التقديرية في القيمة المضافة بسبب الأضرار (دولار)[1]

النشاط الاقتصادي	القيمة المضافة (دولار)	القيمة المضافة لكل عامل	العدد التقديري للعمال الذين فقدوا وظائفهم	خسائر القيمة المضافة
الزراعة	173100000	8073	5603	54235064
الصناعات التحويلية	224686000	12329	2614	32225485
البناء	116262300	30628	228	6975738
التجارة والفنادق والمطاعم	523142400	9344	6665	62277766
النقل والتخزين	16739500	11864	85	1004370
المعلومات والاتصالات	15338100	8291	111	920286
الخدمات (غير الحكومية)	289956500	6504	1896	12331428
منها: التعليم (الأونروا والقطاع الخاص)	43971900	5529	0	0

[1] أُخذت تقديرات القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي، باستثناء الزراعة، من المسح الاقتصادي لعام 2013. أما القيمة المضافة للزراعة في غزة لعام 2013 فهي غير متاحة بعد. وبالتالي، أُخذت القيمة المضافة للزراعة والقيمة المضافة لكل موظف من الحسابات القومية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2012.

منها: التعليم (الأونروا والقطاع الخاص)	71321200	14185	0	0
منها: خدمات أخرى	174663400	5528	1896	10479804
الإجمالي	1359224800	9168	17201	157698655

الخسائر في المساكن

تشير التقديرات إلى تضرر 13 في المائة من الوحدات السكنية أي 44300 وحدة. كما أصبح قرابة 5 في المائة من مجمل المساكن (أي 18 ألف وحدة سكنية) غير صالح للسكن، ما أدى إلى تشريد أكثر من 108 آلاف شخص. ومن الصعب تحديد إلى أي مدى سيؤثر دمار المساكن على فرص العمل، ولكن من الواضح أن عدم وجود مرافق أساسية سيعيق الانتعاش الاقتصادي وإعادة خلق فرص عمل لمختلف الفئات. فعلى سبيل المثال، يؤدي تضرر المساكن والبنى التحتية المرافقة لها إلى فقدان الذين يمارسون العمل في المنزل لعملهم، وأغلب هؤلاء من النساء.

ويمكن تقدير الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة) جراء فقدان الوظائف في المنشآت غير الحكومية بالأخذ في الحسبان أولاً الناتج المحلي الإجمالي التقديري حسب النشاط الاقتصادي كما هو وارد في العمود الثاني من الجدول 14.